الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٧٢**

الخميس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد كاردي (إيطاليا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧٣ من جدول الأعمال و ٧٤ (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالة الكوارث التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/70/383)

مشروعا القرارين (A/70/L.25 و A/70/L.27)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ التي تقدمها الأمم المتحدة**

تقريرا الأمين العام (A/70/77 و A/70/96)

مشروعا القرارين (A/70/L.29 و A/70/L.30)

(ب) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/70/76)

مشروع القرار (A/70/L.18)

(ج) **المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق**

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي بدايةً أن أوكد أن أنبل ما في الوجود هو العمل الإنساني، ومساعدة المدنيين، ولكن بشرط أن يكون المنطلق والدافع لهذا العمل هو المبادئ الأخلاقية والإنسانية النبيلة فقط، وألا يتم توظيف هذا العمل لغايات أخرى تسيء لاستقرار الدول ورفاه الشعوب، وأن ينسجم هذا العمل مع المبادئ التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، والذي أكد

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

عليها مشروع القرار المطروح أمامنا، وفي مقدمتها، احترام السيادة الوطنية، ودور الدولة المعنية في الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية داخل أراضيها، ومبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس.

إن الطريق لحل أي أزمة إنسانية يكمن في الاعتراف بمسبباتها وجذورها دون أي تسييس أو تحوير للحقائق خدمة لأجندات سياسية ضاغطة تحت ذرائع سياسية واهية. كما يكمن الحل في خلق قواسم مشتركة بين الحكومات المعنية، من جهة، ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية ”الأوتشا“، من جهة أخرى، وذلك وفقاً لأحكام القرار ٤٦/١٨٢ الآنف الذكر، وبما يساعد على التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية بدلاً من التلاعب بها وإطالة أمدها لغايات التدخل والضغط السياسي على الحكومات وممارسة الابتزاز ضد هذه الحكومات كي تقدم تنازلات سياسية لأصحاب الهيمنة والنفوذ، وإلا، فإن البديل هو ”الفوضى الخلاقة“ بما تتضمنه من إنشاء ”معارضة مسلحة مرتزقة إرهابية معتدلة“، وفتح حدود الدول المجاورة أمام زعران الجهاد وعصابات الاتجار باللاجئين وبيع أعضاء البشر، وتسمية كل هؤلاء ”معارضة معتدلة“. وفي هذا الصدد، لا بد من التوضيح بأن ما يعانيه الشعب السوري اليوم، كما في العديد من الدول الأعضاء، يعود للأسباب التالية، وهي :

أولاً، الإرهاب. إن السبب الرئيسي لنشوء الأزمة الإنسانية في بلدي سورية وتفاقمها يعود إلى الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية المسلحة. ويأسف وفد بلدي لعدم تضمين مشروع القرار أية إشارة إلى الإرهاب كأحد أسباب الأزمات الإنسانية، اللهم إلا إشارة واحدة خجولة في إحدى فقراته، رغم مطالبتنا بذلك ولمرات عديدة. ومن المفارقة العجيبة أن بعض الدول المتبنية لمشروع هذا القرار، والتي تدّعي مكافحة الإرهاب، هي نفسها التي عملت على عدم تضمين مشروع القرار إشارة واضحة إلى أن الإرهاب هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمات الإنسانية، وتجاهلت أيضاً وعن عمد، إرهاب هذه الجماعات التكفيرية الضالة المدفوعة بفكر وهابي جاهلي متخلف لا يقبل الاختلاف مع الآخر ويحلل سفك الدماء ويحض على الكراهية، وهي كلها أمور مرفوضة بموجب أجندة الأمم المتحدة. إن تجاهل الإرهاب وضرورة مكافحته، على مدار السنوات الماضية، قد أدى إلى انتشاره بشكل هستيري حيث استهدف المدنيين الأبرياء في كل مكان من العالم، وهو الأمر الذي طالما حذرنا منه ومنذ زمن بعيد، حيث وصل هذا الإرهاب إلى حد استهداف وتفجير طائرة الركاب المدنية الروسية فوق سيناء وامتد إلى بيروت وتونس وباريس وبغداد ومالي وكاليفورنيا ونيروبي وغيرها. كل ذلك بعد أن تم استقدام هذا الإرهاب إلى سورية والعراق، من زوايا الأرض الأربعة، ليعيث فيهما فساداً.

إن معالجة الأزمة الإنسانية في بلدي سورية تتطلب تكاتف جميع الجهود الدولية في المنطقة والعالم لمكافحة الإرهاب، ومساءلة الدول الداعمة للمجموعات الإرهابية المسلحة في بلدي، على تسليحها وتمويلها وتدريبها وإيوائها لعناصر هذه المجموعات الإرهابية، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥).

ومن المهم أن نتوجه ومن هذه المنصة للدول المشاركة في سفك الدماء السورية، والتي تدعي أنها تقدم المساعدات الإنسانية للشعب السوري، في الوقت الذي تقوم هي نفسها بافتعال الأزمات وتمويل ورعاية الإرهاب في بلدي. وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بالدور الذي تقوم به إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في الجولان السوري وغيره من الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧، وذلك بتعاونها مع المجموعات الإرهابية من جبهة النصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية، وكذلك قيام

سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإعادة اعتقال ”مانديلا سورية“، المناضل صدقي المقت، الذي سبق وأن اعتقلته لمدة ٢٧ عاماً، وذلك لتوثيقه بالصوت والصورة علاقة إسرائيل مع جبهة النصرة الإرهابية في الجولان السوري المحتل .

ثانيا، الآثار الجسيمة التي سببتها التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب. لقد أدى فرض هذه التدابير غير المسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية إلى مفاقمة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في بلدي سورية. وفي هذا الصدد، لا بد لنا من توضيح السيناريو المؤلم الذي يتكرر كل عام عند مناقشة مشروع هذا القرار. فالحكومة السورية وبعض الدول الصديقة تحرص على طلب إدراج فقرة حول الأثر السلبي لهذه التدابير على السكان المدنيين ودورها في تفاقم معاناة الأطفال والنساء ومفاقمة الأوضاع الإنسانية بسببها. إلا أن بعض الدول الراعية لهذا القرار، وللسنة الرابعة على التوالي، تعمل على حذف أي إشارة لهذه التدابير، بل أكثر من ذلك، فإن ممثلي هذه الدول ما زالوا يتباهون بعملهم البطولي وبنجاحهم باستمرار فرض عقاب لاأخلاقي على أطفال ونساء سورية وحرمانهم من أبسط متطلبات العيش الكريم، وذلك بعد أن كانوا قد فتكوا بملايين العراقيين الأبرياء قبل الغزو وبعده.

ومن المفارقة أن يتضمن مشروع هذا القرار إشارة إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بخصوص خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو قرار متوازن وموضوعي شاركنا في صياغته، حيث يشير إلى رفع التدابير الاقتصادية القسرية نظرا لأثرها السلبي على الدول وكونها تشكل عائقاً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لكن مشروع قرارنا الإنساني هذا الذي نتحدث عنه لا يتضمن فقرة مماثلة حول نفس الموضوع. فكيف تتوقعون أن تنجح الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة وفي نفس الوقت تفرضون عقوبات جائرة عليها. أي عبث هذا وأي نفاق!

تتطلع حكومة بلدي، الجمهورية العربية السورية، إلى انعقاد مؤتمر القمة الإنساني العالمي الأول من نوعه إيمانا منها بأهمية العمل الإنساني، ولكن على أن تتناول أعمال مؤتمر القمة موضوع معالجة أسباب نشوء الأزمات الإنسانية والعوامل التي تؤدي إلى تفاقمها، والتي ذكرتها للتو. كما ينبغي أن يعالج مؤتمر القمة مشكلة تقسيم العمل الإنساني وتركيز جزء كبير من التمويل للمساعدات عبر الحدود، دون التنسيق مع الدول المعنية، وذلك خدمة لأهداف سياسية وأحيانا لصالح منظمات وجمعيات تعمل خارج مظلة الأمم المتحدة، لكونه سلوك تمييزي ويخالف المواثيق الدولية والمبادئ التوجيهية الناظمة للعمل الإنساني ويؤدي في كثير من الأحيان إلى وصول المساعدات إلى الجماعات الإرهابية المسلحة، مما يسمح بإطالة أمد النزاعات، على غرار ما يجري في بلدي.

كما يجب علينا التذكير بأن دور الدول الأعضاء يجب أن يكون محورياً في صياغة أي وثيقة ختامية تصدر عن مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني لأنه في حال عدم الإشراك الفاعل والمتساوي وغير المسيس لجميع الدول الأعضاء في مشاورات ذلك المؤتمر، فإن ذلك سيؤدي للتوصل إلى وثيقة عامة غير ملزمة، وعندها ستضطر الدول للتفاوض عليها مرة ثانية في عملية حكومية للتوصل إلى صيغة توافقية تعكس مواقفها كحكومات.

كما نأمل أن يشكل مؤتمر القمة مساحة شفافة وغير مسيسة للحوار، وألا تشكل منبراً لتنفيذ الأجندات السياسية لبعض الدول تحت ستار العمل الانساني. كما نأمل أن يُسمع صوت أحكام الميثاق وليس صوت الدول الممولة، وألا يُستغل هذا النوع من الاجتماعات لتسييس المبادئ الإنسانية التوجيهية للأمم المتحدة أو لتحويرها عن مقاصدها السامية، لا سيما مبدأ الاحترام الكامل لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتنسيق الكامل مع سلطاتها الوطنية عند تقديم المساعدات الانسانية.

وفي هذا الصدد، لا بد لنا من الإعراب عن أسفنا الشديد لاختيار اسطنبول مكاناً لعقد مؤتمر القمة الأول هذا للعمل الإنساني، في الوقت الذي يقوم فيه النظام التركي بتسهيل دخول الإرهابين إلى سورية وتمويلهم وتدريبهم وشراء النفط والآثار من داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية. فكيف يمكن أن تستضيف مثل هذه الدولة العضو مؤتمر القمة الأول للعمل الإنساني، في حين أنها السبب الرئيسي لمعظم الأزمات الانسانية في العالم، على حد وصف بعض كبار موظفي الأمم المتحدة؟ وكيف يمكن أن يُناط بالحكومة التركية استضافة مؤتمر القمة الأول في حين أن هذه الحكومة قد شرّعت حدودها المشتركة مع بلادي والعراق أمام موجات الإرهاب والمرتزقة وسفاكي الدماء؟

وأعتقد أن هذا الأمر يتكرر في مفارقات أخرى مماثلة حيث أُنيط مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالسعودية التي تُعتبر المركز الرئيسي لانتشار الإرهاب والتطرف في العالم والتي تشن مع حلفائها عدواناً على الشعب اليمني، مستخدمين مرتزقة أجانب مجندين يعملون لدى شركة ”بلاك ووتر“ السيئة الصيت. وقد تناقلت وسائل الإعلام اليوم نبأ مقتل ١٤ مرتزقا يعملون في هذه الشركة على أبواب مدينة تعز اليمنية. كما أُنيط مركز تحالف الحضارات بقطر التي تعمل ليلاً نهاراً فقط على إشعال الحروب الطائفية والدينية وبث الفتن بين الشعوب، باحثة عن دور أكبر منها. فهل هذه هي الأمم المتحدة التي أرادها الآباء المؤسسون، والتي كنا نطمح إلى جعلها منارة للقانون ولحماية حقوق جميع الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، قويها وضعيفها؟

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشيد بوكيل الأمين العام ستيفن أوبراين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على جهودهما التي لا تكل في حالات الطوارئ الإنسانية. ومما يزيد من أهمية أنشطتهما أننا نواجه تحديات جديدة وصعبة في المجال الإنساني.

فالعالم يواجه اليوم العديد من الأزمات الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل. وفي كثير من أنحاء العالم، نشهد أزمات طويلة الأمد والعديد من الكوارث الطبيعية الشديدة فضلا عن عدد هائل من المشردين. وبالإضافة إلى ذلك، يُنتظر أيضا أن يتفاقم تأثير تغير المناخ على الكوارث المتصلة بالظواهر الجوية. وكما نعلم جميعا، تشير التقديرات الواردة في تقرير ”لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي“ إلى أن ثمة حاجة إلى مبلغ ٢٠,١ بليون دولار لتقديم المساعدة الإنسانية التي من شأنها إنقاذ الأرواح في عام ٢٠١٦.

ومن الواضح أن التمويل الإنساني لا يستطيع مواكبة النمو المستمر للاحتياجات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نعزز المساعدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وزيادة التمويل ذي الصلة بتغير المناخ. ومن الواضح أيضا أن تبرعات الجهات المانحة التقليدية وحدها لا تكفي ببساطة لتلبية هذه الاحتياجات الهائلة. ومن المهم في هذا السياق اتباع نهج جديدة، من قبيل توسيع قاعدة الجهات المانحة وتعبئة الموارد المحلية.

وعلاوة على ذلك، علينا معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية بدلا من الاستمرار في الاكتفاء بتقديم مساعدة في حالات الطوارئ بطريقة رد الفعل. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أولا أن نسعى جاهدين إلى إيجاد حلول سياسية للأزمات التي طال أمدها وذات الصلة بالنزاعات. وعلينا أن ندرك أن مجلس الأمن، ذلك الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن إيجاد هذه الحلول، لم يتمكن من تحقيق نتائج ملموسة خلال السنوات العديدة الماضية. واليابان، التي ستنضم إلى عضوية مجلس الأمن ابتداء من العام المقبل، على استعداد لبذل أقصى الجهود لتحمل نصيبها من هذه المسؤولية.

ثانيا، ينبغي أن نشدد على أهمية منع نشوب الصراعات. ففي حالة نشوب صراع، فإن الأمم المتحدة غالبا ما ترسل

قوات لحفظ السلام وعاملين في المجال الإنساني إلى أرض الواقع. ولكن ينبغي أن نُذكر أنفسنا بأن الاستثمار في الوقاية أقل تكلفة من تكاليف عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية.

ثالثا، ينبغي للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية التعاون عن كثب من البداية، أو حتى قبل نشوب الأزمات. ونود أن نشجع الجهات الفاعلة الإنمائية على بدء عملها في المراحل المبكرة من الأزمات. وخلال المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، شدد الكثير من المشاركين على أهمية التأهب للكوارث التي قد تحدث مستقبلا. ويرد ذلك المفهوم في العديد من فقرات مشاريع القرارات التي سنعتمدها اليوم.

ويمثل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المقرر عقده في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦ فرصة مثالية لمختلف أصحاب المصلحة للاجتماع ومناقشة المسائل الإنسانية المشتركة والتعاون بشأنها. واليابان حريصة على الإسهام في عملية التحضير لمؤتمر اسطنبول من أجل إيجاد حلول دائمة لقضايا من بينها مسائل التشريد التي طال أمدها، وذلك من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، فضلا عن المجتمعات المحلية المضيفة. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن الأمانة العامة أوضحت تدريجيا خلال الأسابيع الأخيرة عملية التحضير لمؤتمر إسطنبول والنتائج المتوقعة للمؤتمر. ونحن نتوقع مواصلة إيضاحها. كما أننا نأمل بقوة أن يتم إشراك الدول الأعضاء بالقدر الكافي في عملية التحضير لمؤتمر القمة حتى يمكنها أن تشعر بامتلاك العملية ومؤتمر القمة نفسه.

وفي ختام بياني، أود أن أشدد على أن اليابان، بوصفها مدافعة قوية عن الأمن البشري، ستواصل العمل من أجل زيادة تحسين الأوضاع الإنسانية في جميع أنحاء العالم. ونحن نتطلع إلى العمل مع مختلف أصحاب المصلحة، مثل الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة، استعدادا للأحداث المقبلة الهامة في العام القادم، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو ومؤتمر القمة بشأن المهاجرين واللاجئين في أيلول/سبتمبر.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): وإن توفير المعونة إلى الآخرين في وقت الحاجة لمن صميم إنسانيتنا المشتركة فضلا عن كونه أمرا محوريا في مهمة هذه المؤسسة. وإذ يصبح العالم أصغر وأكثر ترابطا، فإن توفير الإغاثة والموارد حيثما يكونان أكثر فائدة يمثّل أفضل خيار لمستقبل كوكبنا المشترك. وقد أصبح من الأهمية بمكان الآن أكثر من ذي قبل، أن تعمل الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص معا على تنسيق استجابتها الإنسانية بطريقة فعالة. ومن المتوقع أن يجتمع قادة العالم في اسطنبول في أيار/مايو المقبل في أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني في نوعه على الإطلاق. وترحب إسرائيل بتلك الفرصة الهامة لتعزيز الشراكات وتحسين العمل الإنساني الجماعي بغرض تقديم المساعدة إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها.

ومن المحزن أن عام ٢٠١٥ كان عاما من الأزمات الإنسانية المدمرة والزلازل والأوبئة والقتال الطائفي والمجاعات الشديدة. وما يزال ملايين الأشخاص في مختلف أنحاء العالم يعيشون في ظروف قاسية ويفتقرون إلى أبسط الاحتياجات الإنسانية. وبالرغم من أن الأمم المتحدة ما تزال تتولى قيادة الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الجوع ومكافحة الفقر وتوفير الرعاية الصحية الأساسية في جميع أنحاء العالم، فإن حجم المشكلة هائل جدا، وما يزال هناك الكثير مما يجب القيام به. ووفقا للتقديرات الصادرة عن الأمم المتحدة هذا الأسبوع، فإن هناك ٨٧,٦ مليون شخص في ٣٧ بلدا مختلفا لا يزالون في أمسّ الحاجة إلى المعونة الإنسانية. ونعلم جميعا في هذه القاعة الحقائق على أرض الواقع. ففي الصومال، تعرّض مليون شخص لخطر المجاعة بسبب الجفاف المدمر، في ذات الوقت الذي يتعرض فيه البلد لخطر الإرهاب من قبل حركة الشباب.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى أدى استمرار النزاع على مدى ثلاث سنوات إلى تشريد مليون شخص. وفي غضون ذلك يعوق استمرار انعدام الأمن والقيود اللوجستية تنفيذ العمليات الإنسانية، وخاصة في المناطق النائية. وفي جنوب السودان، تواجه قطاعات كبيرة من السكان خطر انعدام الأمن الغذائي الحاد، في حين تعافى البلد مؤخرا جدا من تفشي وباء الكوليرا الذي أصاب ما يربو على ١ ٨٠٠ شخص، وأدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٤٧ شخصا.

أما في الشرق الأوسط، فقد أدى ذلك المزيج الملتهب من الدول المنهارة والجماعات الإرهابية المزعزعة للاستقرار إلى اندلاع العنف الذي أسفر عن الإيقاع بالملايين من الأشخاص الأبرياء في براثنه. وفي اليمن، تصاعد النزاع الطائفي إلى حرب أهلية، ما تسبب في إحدى أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، وأصبح أربعة من بين كل خمسة يمنيين بحاجة إلى المساعدة. وفي سوريا ما يزال العنف الوحشي متأججا من جراء استمرار الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الأخرى في حملاتها الإرهابية، في حين يواصل نظام الأسد الاعتداء على شعبه باستخدام الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. وأسفر هذا النزاع المروع عن مقتل ٢٥ ٠٠٠ شخص وتشريد ما يقرب من ٧ ملايين شخص داخليا، في حين أرغم ٤ ملايين شخص على الفرار من بلدهم الأصلي والتماس ملاذ آمن لهم في الخارج. وأدى تعذُّر الوصول إلى المناطق المحاصرة وتدهور البنية التحتية المدنية إلى حدوث كارثة إنسانية على نطاق لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. وانخفض توافر مياه الشرب المأمونة في سوريا بنحو ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠١١، وبنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة في حلب وحماة. ولم تعد ربع جميع المدارس في سوريا صالحة للاستخدام الآن لأنها دُمّرت أو لحق بها الضرر أو باتت تستخدم لإيواء الأسر المشردة. وفي غضون ذلك فإن الأثر السلبي الواقع على الأطفال السوريين مدمر على نحو خاص، ما دام انعدام الفرص التعليمية يهدد مستقبل الجيل القادم.

وأود أن أشكر شخصيا الممثل السوري لأنه أوضح لنا جميعا السبب الحقيقي وراء معاناة السوريين في نهاية المطاف، ألا وهو إسرائيل، وليس الحكومة التي يمثّلها بكل هذه البلاغة، وليس السبب هو إطلاق الحكومة الغازات السامة على شعبها. واستنادا إلى نظرية المؤامرة الخرقاء التي استمعنا إليها قبل دقائق قليلة، فإن إسرائيل هي السبب في كل ما يحدث، في حين أن من المتوقع من أي ممثل لائق للشعب السوري – وليس للحكومة السورية – أن يقف هنا في هذه القاعة ليشكر إسرائيل على توفير المساعدة الإنسانية وإنقاذ حياة المواطنين السوريين على الرغم من أن معظمهم يضمرون نوايا سيئة تجاه إسرائيل.

ومع أن تكلفة اتخاذ الإجراءات باهظة، فإن ثمن التقاعس عن اتخاذها أكبر بكثير. ويجب ألا نسمح بأن تعوق هذه التحديات العمل المنقذ للحياة عبر توزيع المعونة الإنسانية الضرورية: ألا وهي الغذاء والماء والمأوى وتوفير الخدمات الصحية والأدوية إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها. وإسرائيل ملتزمة بتقديم المساعدات الإنسانية متى وحيثما اقتضى الأمر ذلك. وفي وقت سابق من هذا العام، وتحديدا في الأيام التي تلت مباشرة الزلزال المدمر الذي هز نيبال، نشرت إسرائيل أفرقة عمليات البحث والإنقاذ، وأنشأت مستشفى ميدانيا تمكن من علاج ١ ٦٠٠ مريض وإنقاذ حياة العشرات من الأشخاص، بل قدّم خدمات ولادة الأطفال أيضا. ومع أن إسرائيل بلد صغير، فقد كان وفدنا في نيبال ثاني أكبر الوفود المنشورة في الميدان.

وحين تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، انضمت إسرائيل إلى الجهود الدولية لاحتواء هذا المرض والتخفيف من عواقبه. وأرسلنا المعدات الطبية الأساسية والأدوية إلى سيراليون، بالإضافة إلى الألبسة الواقية إلى مقر الاتحاد

الأفريقي، وأرسلنا أيضا الأطباء إلى الكاميرون وكوت ديفوار للمساعدة في تعزيز قدرات التأهب لحالات الطوارئ على الصعيد المحلي. وكانت إسرائيل أيضا أكبر المانحين لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للتصدي لفيروس إيبولا، حيث بلغ مجموع تبرعاتها ما قيمته ٨ ملايين دولار.

وشاركت إسرائيل أيضا في جهود التوعية الإنسانية في أعقاب الكوارث التي وقعت في جميع أنحاء العالم. فقد كانت إسرائيل في الميدان في هايتي بعد وقوع الزلزال، وكان فريقها من أول الأفرقة التي وصلت إلى اليابان في أعقاب كارثة التسونامي، وأنشأت مستشفى ميدانيا في الفلبين في أعقاب الإعصار. وتمثل هذه الجهود روح شعبنا وطابع دولتنا. وكما قال رئيس الوزراء نتنياهو، فهذا هو الوجه الحقيقي لإسرائيل، أي أنه بلد يقدّم المعونة في أي مكان ومتى يقتضي الأمر ذلك.

ولا تقتصر جهود إسرائيل في مجال التوعية الإنسانية على تلك المبذولة في ما وراء البحار فحسب، بل تواصل إسرائيل بذل جهود مستمرة لتحسين رفاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وفي قطاع غزة على حد سواء. وعلى الرغم من الخطر المستمر الذي يهدد مواطنينا بسبب إطلاق الصواريخ من غزة الخاضعة لسيطرة حماس، ما فتئت إسرائيل تبذل قصارى جهدها للمساعدة في إعادة إعمار قطاع غزة. وما برحت إسرائيل تعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لأجل تيسير آلية إعادة إعمار غزة. وإلى الآن تستمر أعمال التشييد في ٢٦٧ من جملة ٤٧١ مشروعا معتمدا، في حين تستمر إعادة بناء ٨٣٢ ٢ منزلا. وتم تطوير معبري كيريم شالوم وإيريز، ما أدى إلى زيادة القدرات بما يسمح بوصول ٨٥٠ شاحنة يوميا. وتم نقل ما مجموعه ٢,٦ مليون طن من مواد البناء لآلية إعادة الإعمار وإعادة بناء الطرق وللعديد من المشاريع الممولة من قبل المجتمع الدولي إلى غزة. وبالرغم من كل تلك الجهود، فلن يتحقق إعادة إعمار غزة بالكامل إلا حين تضطلع السلطة الفلسطينية بدور أكبر هناك. وقد سلّم بذلك مشروع القرار المعنون ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“ الذي نحن على وشك البت فيه اليوم، والذي ينص على:

> ”وإذ تشدد في هذا الصدد على أهمية اضطلاع السلطة الفلسطينية على نحو فعال بمسؤولياتها الحكومية كاملةً في جميع المجالات في قطاع غزة، بوسائل منها وجودها في معابر غزة“ (الفقرة السابعة والعشرون من ديباجة القرار A/70/L.18).

وقد استمعنا على مر السنين إلى الكثير في هذه القاعة من إلقاء اللوم على إسرائيل وتحميلها المسؤولية عن الحالة في غزة، إلى جانب التشكيك في أفعالها. واستمعنا اليوم إلى المراقب الفلسطيني (انظر A/70/PV.71) وهو يرفض كالمعتاد تحمل أي مسؤولية عن الحالة، في حين يتبجح عن السلام ويعرّف الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وشريكته المحتملة في السلام على أنها نظام فحسب. ولا جدوى من مثل هذا الخطاب الذي لا يجيب عن السؤال عن سبب استمرار تهرّب السلطة الفلسطينية من مسؤولياتها وتجنب استئناف حوكمتها في غزة.

وتعرّض المواطنون الإسرائيليون خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لأعمال الطعن في الشوارع وإطلاق النار عليهم في طريقهم إلى العمل، ودهسهم بصورة متعمدة أثناء انتظارهم للحافلات. وسوف نواصل – على الرغم من أعمال الإرهاب اليومي هذه، وعلى الرغم من التحريض من جانب السلطة الفلسطينية، تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، فضلا عن مواصلة التشجيع على تعزيز المؤسسات الفلسطينية وبناء الاقتصاد المزدهر. ولن نسمح لموجة الإرهاب هذه بأن تعوق التزامنا بتقديم المساعدة الإنسانية.

غير أن الدعم الإنساني والجهود وحدهما لن يجلبا السلام والرخاء للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ومرة أخرى، ندعو

السلطة الفلسطينية إلى استئناف المفاوضات المباشرة – الطريق الوحيد إلى إيجاد حلّ دائم للنزاع.

وأود أن اختتم بياني بالإشادة بجميع العاملين في المجال الإنساني من الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم وموظفي الأمم المتحدة والعدد الذي لا يحصى من الأفراد الذين يكرسون حياتهم لخدمة المحتاجين. فجهودهم الدؤوبة، التي كان لها تأثير على تغيير حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، لا تحظى بالتقدير في كثير من الأحيان. ولنستلهم دائماً من شفقتهم وتفانيهم ولطفهم حتى في ظل أكثر الظروف صعوبة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد ماديوالي (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة للإدلاء ببيان أثناء هذه المناقشة الهامة.

كما ذكر الكثيرون، نحن نعيش في زمان بلغت الحاجة الإنسانية فيه حداً لم يسبق له مثيل. فهناك ٦٠ مليوناً من المشردين قسراً في جميع أنحاء العالم، ونزاعات طال أمدها حتى بدت وكأنها لن تنتهي، وكوارث طبيعية متزايدة التواتر والحدة، فضلاً عن أولئك الذين يكافحون من أجل التعافي من آثار حالات الطوارئ الصحية. وفي الوقت نفسه، لم تكن الفجوة أكبر مما هي عليه الآن بين الاحتياجات في الميدان والموارد المتاحة لتلبيتها. ونتيجة لذلك، تجد دوائر العمل الإنساني صعوبة في مواكبة عبء الحالات المتزايدة على الدوام. ومن الواضح أن الترتيبات الحالية والنموذج الحالي للعمل الإنساني لا يكفيان لتلبية احتياجات وتطلعات السكان المتضررين.

وقد كان عام ٢٠١٥ بالغ الأهمية للاتفاقيات المتعددة الأطراف، التي تترتب على العديد منها آثار هامة للعمل الإنساني. ففي وقت سابق من هذا العام، تم الاتفاق على إطار جديد للحد من أخطار الكوارث في سينداي. وجرى الاتفاق على إطار جديد لتمويل التنمية في أديس أبابا، وتم إقرار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وأهداف التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هنا في نيويورك. وبينما نتكلم، يعمل المفاوضون في باريس بلا كلل من أجل التوصل إلى اتفاق طموح في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للتصدي لتغير المناخ. ويقر كل من هذه الاتفاقات، بطريقة أو بأخرى، بأهمية مد جسر بين العمل الإنساني والإنمائي. وهذا الجسر – في البرامج والتمويل والنُهج – أمر بالغ الأهمية إذا كنا نريد الاستجابة بفعالية للاحتياجات الإنسانية الآخذة في النمو. وأودّ أن أدلي بثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولاً، إن مبدأ ألا يتخلّف أحد عن الركب متأصل بقوة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. غير أن هذا المبدأ لا يمكن أن يُطبق دون تلبية احتياجات الأشخاص الذين يجدون أنفسهم عالقين في خضم الأزمات الإنسانية. وهذا يعني أنه لا يكفي تقديم المساعدة المنقذة للحياة للسكان المتضررين، ولكن ينبغي أيضاً تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم التي تجعل ستمرار الحياة ممكناً في الأجل الطويل. ومن أجل ذلك، فمن الأهمية بمكان أن تعالج الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل في الوقت نفسه. ويتعين عليها التعاون بدرجة أكبر بكثير. ويجب توفير الموارد الإنمائية بحسب الأطر الزمنية للتنمية في سياق الحالات الهشة.

ثانياً، هذه الرسالة عاجلة بصفة خاصة فيما يتعلق بأزمة التشرد الحالية. فما فتئ المجتمع الإنساني يحذّر منذ فترة من أن عمليات إنسانية بهذا النطاق غير مستدامة وغير كافية لتأمين

الحماية والاحتياجات الأساسية والمساعدة المنقذة للحياة إلى اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المستضيفة لهم. وبغية معالجة الأزمة الحالية في البحر الأبيض المتوسط، نحتاج إلى توفير استجابة إنسانية للاجئين والمهاجرين على سواحل أوروبا إضافة إلى التزام ثابت من جانب المجتمع الدولي بمساعدة أولئك الذين يستيضفونهم. وفي هذا السياق، نشعر بالتشجيع إزاء بدء مناقشات بشأن الكيفية التي يمكن بها دعم البلدان المضيفة للاجئين مثل الأردن وتركيا ولبنان، تلك البلدان التي ينبغي أن تكون قادرة على الوصول إلى الصناديق الإنمائية والأدوات المالية لتحسين حياة السكان المشردين، فضلاً عن حياة مواطنيها. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات الأخيرة من المؤسسات المالية الدولية لتقديم القروض الميسّرة والمنح إلى تلك البلدان.

ثالثاً، يهدد تغير المناخ، ما لم يُعالج على نحو سليم، بأن يصبح الدافع الأكبر للاحتياجات الإنسانية في القرن القادم. ومن الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق طموح في باريس، اتفاق يدعم البلدان والمجتمعات الضعيفة للتكيف مع تغير المناخ والتصدي لآثاره التي باتت حتمية فعلا. وفي هذا الصدد، سيكون للاستثمار في الحد من أخطار الكوارث وتسخير الفوائد المشتركة لذلك والتكيف مع تغير المناخ أهمية بالغة. وعلاوة على ذلك، يجب توفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به للتصدي للمخاطر. وعلى الرغم من حقيقة أننا جميعاً نتفق على أن الوقاية خير من العلاج، إلا أن تمويل الحد من المخاطر لا يزال غير كافٍ إلى حد مؤسف.

فلنبن على الاعتراف القوي بهذه المسائل في اتفاقات عام ٢٠١٥ لتعبئة العمل على أرض الواقع.

وفيما نناقش هذه المسائل الهامة اليوم، يجتمع في جنيف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر و ١٩٠ جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر و ١٦٢ من الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف في إطار المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. والمناقشات جارية هناك الآن بشأن عدد من المسائل الحاسمة التي ستؤثر على دوائر العمل الإنساني في السنوات المقبلة، بما في ذلك مناقشات حول العنف الجنسي والجنساني وقوانين مواجهة الكوارث وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، فضلاً عن تعهدات جديدة بشأن القدرة على الصمود وتغير المناخ والحد من أخطار الكوارث. وفي هذا الأسبوع، أطلق الأمين العام للاتحاد الدولي ”تحالف المليار من أجل القدرة على الصمود“، وهي مبادرة تهدف إلى إشراك بليون شخص في اتخاذ خطوات فعالة لتحسين صحتهم وسلامتهم ورفاههم. ونعلم أن هدفاً طموحاً كهذا يتطلب العمل مع الآخرين وندعو جميع الذين يشاطروننا رؤيتنا إلى الانضمام إلينا في هذا العمل.

وما انفكّ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية الـ ١٩٠ يعملون على مساعدة الفئات الضعيفة من الناس لما يقرب من ١٥٠ سنة. وسنواصل تعبئة القوى البشرية لتقديم المساعدة المنقذة للحياة للفئات الضعيفة، وسنواصل العمل مع الحكومات في دورنا المساعد لتقديم الخدمات حتى الشوط الأخير.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار ٦/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد شبوري (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إعطاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذه الفرصة لتشاطر بعض الملاحظات بشأن التحديات المتعلقة بالعمل الإنساني في النزاعات المسلحة.

أولاً، في المؤتمر الصحفي الاستثنائي المشترك المعقود في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، شدد الأمين العام بان كي - مون ورئيس اللجنة بيتر مورير على أهمية الاعتراف بأن الكثير من المعاناة الإنسانية التي نشهدها اليوم هي نتيجة عدم الامتثال

الصارخ للقانون الدولي الإنساني من قبل أطراف النزاعات المسلحة من الدول ومن غير الدول على السواء. وهي، لا المنظمات الإنسانية، من يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين الواقعين تحت سيطرتها وكفالة تلبية احتياجاتهم الأساسية. ومن الملحّ أيضاً للدول الأخرى، على الصعيدين الفردي والجماعي، إقناع أطراف النزاع بضرورة التقيد بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك تلك التي تنظم إمكانية وصول المنظمات الإنسانية المحايدة.

ثانياً، يجب بذل مزيد من الجهود لتحسين تأثير العمل الإنساني. وعلى الرغم من المبادرات الهامة التي اتخذت فيما بين الجهات الفاعلة الإنسانية في السنوات الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالتنسيق، فإن عدم توفر إمكانية الوصول والأمن لا يزالان يشكلان عقبة هامة أمام إيصال المساعدات الإنسانية على نحو فعال وتوفير الحماية. ويرجع ذلك أساساً إلى المشاكل المتكررة في الحصول على موافقة أطراف النزاع. ولهذا السبب، ينبغي للحكومات أن تبذل قصارى جهدها للتوصل إلى توافق جديد في الآراء حول عدم إقحام السياسة في العمل الإنساني، بما في ذلك عن طريق عدم رعاية العمل الإنساني أو تقييده لدوافع خفية. ومن شأن ذلك المساعدة في تهيئة بيئة عمل يحقق فيها العمل الإنساني إمكاناته الكاملة. ويتعين أيضاً على المنظمات الإنسانية أن تلتزم بالمبادئ الإنسانية في المناقشات العامة وكذلك في العمليات التي تقوم بها. وينبغي أن تمتنع المنظمات عن اعتناق مبادئ إنسانية، تكون غير راغبة أو غير قادرة على التقيد بها في الممارسة العملية، لئلا يؤدي ذلك إلى زيادة عدم الثقة بالقطاع الإنساني بأسره.

ثالثا، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام والفهم لمسألة كيفية تحسين إدماج وتعزيز الجهود المحلية المبذولة في الاستجابة الإنسانية على وجه العموم. ويشمل نهج اللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء هذه المسألة زيادة تطوير قدرات الجمعيات الوطنية التابعة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ودعم الخدمات الطبية المحلية وتوفير التدريب للقوات المسلحة في مجال القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، يمكن النظر إلى حالات الاستقطاب الحاد من قبيل حالات النزاع المسلح، والجهات الإنسانية الفاعلة المحلية بعين الشك لعدد من الأسباب، بما في ذلك المزاعم أو التصورات المتعلقة بانتماءاتها العرقية أو الدينية أو السياسية. وفي مثل هذه الحالات، قد تمنع تلك الجهات من تقديم المساعدة الإنسانية إلى الضحايا عبر خطوط العدو، ومن المشاركة الفاعلة في أنشطة الحماية وتقديم المساعدة مع أطراف النزاع. وهذه هي الحالات التي تثبت فيها التجربة إمكانية خضوع المنظمات الإنسانية الدولية لقيود أقل، وبالتالي فهي أكثر فعالية. وعليه، يرى الصليب الأحمر أنه يجب علينا – مراعاة لمصلحة الضحايا – الاستفادة الكاملة من مواطن قوة المنظمات المحلية والدولية على حد سواء بدلا من تفضيل إحداها على الأخرى. ولا ريب أن أفضل النهج الأفضل يستند إلى الظروف السائدة وإلى منطق التكامل والشراكة المسؤولة.

رابعا، ينبغي زيادة توثيق الروابط القائمة بين الأعمال الإنسانية وتخطيط التنمية وتمويلها. ونظرا لاستمرار الكثير من النزاعات على مدى سنوات أو حتى العقود، تزداد مشاركة الصليب الأحمر وغيره من المنظمات الإنسانية في الأعمال المتعلقة بالتنمية ودعم الخدمات الأساسية والبنى التحتية الأساسية في مجالات من قبيل الرعاية الصحية وتوفير المياه والكهرباء والمرافق الصحية والرعاية البيطرية والزراعة. ويعتمد ملايين الأشخاص على هذه الخدمات كي يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة بسبب عدم كفاية الإنفاق الإنمائي. وعلى الرغم من أنها تمثل التزامات طويلة الأجل بالنسبة للمنظمات الإنسانية، وخاصة حين تنفذ في المناطق الحضرية، فإنها تخضع للقيود القصيرة الأجل على الميزانيات السنوية للعمل الإنساني.

وعليه ينبغي تكييف نماذج التمويل القائمة كي تمكِّن المنظمات الإنسانية من التخطيط والميزنة لهذا النوع من العمل على مدى عدة سنوات.

ويجب أن تتعلم المنظمات الإنسانية والإنمائية أيضا العمل معا بطريقة تمكنها من تلبية احتياجات المستفيدين منها بطريقة أفضل. ومن جانبه، يسعى الصليب الأحمر بنشاط إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإنمائية والعمل معها على نحو أكثر انتظاما. وقد يحدُّ التزامنا بالاستقلال والحياد – وهما أمران ضروريان للغاية لتمكيننا من الوصول إلى الضحايا من جميع الأطراف – أحيانا من الحالات والمجالات التي يمكن أن يتم فيها هذا التعاون. ومع ذلك، فإن هناك العديد من السبل التي يصبح فيها هذا التعاون ممكنا ومرغوبا فيه.

ومن رأي الصليب الأحمر أن إحراز التقدم الحقيقي يعتمد على القدرة على التصدي لهذه التحديات المختلفة. ومن العناصر الأساسية في ذلك التسليم بأن النظام الإنساني الدولي يستند إلى ركائز ثلاث مختلفة – منظومة الأمم المتحدة، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية – وأن لكل منها مواطن قوة وضعف. وينبغي ألا يوجَّه النهج إلى إدماج هذه الركائز الثلاث عبر تشجيعها على العمل بالطريقة نفسها وعلى المسائل ذاتها، وإنما يجب أن يوجه إلى الاستفادة من مواطن قوتها على أساس فردي. ويأمل الصليب الأحمر في أن تساعد مداولات الجمعية العامة ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المقبل على تحقيق ذلك وأن يؤديا إلى تحسينات ملموسة في حياة العديد من الملايين الذين يقعون ضحية للنزاعات المسلحة سنويا. ونحن على أهبة الاستعداد لتشاطر آرائنا وخبراتنا في ذلك الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ٧٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ج) والبند الفرعي ٧٤ من جدول الأعمال.

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/70/L.25 و A/70/L.27 و A/70/L.29 و A/70/L.30.

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/70/L.25 المعنون ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/70/L.25: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، ومنغوليا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار A/70/L.25؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.25 (القرار ٧٠/١٠٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.27 المعنون ”اشتراك المتطوعين ذوي الخوذ البيض» في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/70/L.27: إسبانيا، أندورا، إندونيسيا، البرازيل، البرتغال، تايلند، تركيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جورجيا،

سان مارينو، صربيا، الصين، الفلبين، كندا، الهند، هندوراس، وهولندا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار A/70/L.27؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.27 (القرار ٧٠/١٠٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.29، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/70/L.29: بنما، تركمانستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا وموزامبيق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار A/70/L.29؟

اعتُمد مشروع القرار A/70/L.29 (القرار ٧٠/١٠٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.30 المعنون ”التعاون الدولي المتعلق بالمساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية: من الإغاثة إلى التنمية“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/70/L.30: الاتحاد الروسي، أستراليا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلغاريا، بولندا، تايلند، تركيا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، واليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار A/70/L.30؟

اعتُمد مشروع القرار A/70/L.30 (القرار ٧٠/١٠٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.18 المعنون ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/70/L.18: أستراليا، أندورا، أوكرانيا، أيسلندا، البوسنة والهرسك، بيلاروس، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جورجيا، زمبابوي، سان مارينو، سويسرا، صربيا، ليختنشتاين، موناكو، النرويج، نيوزيلندا، واليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار A/70/L.18؟

اعتُمد مشروع القرار A/70/L.18 (القرار ٧٠/١٠٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب أحد الوفود الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها في إطار ممارسة حق الرد تحدد مدتها

بعشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كاناي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نرفض رفضاً قاطعاً الادعاءات التي صدرت عن ممثل النظام السوري، الذي فقد كل شرعيته. وما نفعله من أجل الشعب السوري الشقيق، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة، يجري أمام أعين المجتمع الدولي. وأود أن أشدد على أن تركيا ستواصل الوقوف إلى جانب شعب سورية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٧٣ من جدول الأعمال والبنود الفرعية (أ) إلى (ج)، والبند ٧٤ من جدول الأعمال.

البند ١٦ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع القرار (A/70/L.21)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشة بشأن البند ١٦ من جدول الأعمال، واتخذت القرارين ١٩/٧٠ و ٢٠/٧٠ في جلستها العامة الـ ٦٦، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية ليعرض مشروع القرار A/70/L.21.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، يشرفني أن أعرض، في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال، مشروع القرار A/70/L.21 المعنون ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“. وأودّ أولاً أن أعرب عن خالص امتناني لجميع مقدمي مشروع القرار وجميع الوفود الأخرى على مشاركتها البناءة ودعمها خلال المشاورات المفتوحة والشفافة التي أجراها وفد بلدي. فقد جعلت أفكارهم ومقترحاتهم وتدخلاتهم مشروع القرار أكثر قوة وساعدت على التوفيق بين آراء مختلف الدول الأعضاء. إن توافق الآراء وتقديم المشروع بمشاركة من مختلف الأقاليم يشدد أيضاً على الاعتراف العالمي بضرورة العمل على التحديات العالمية الملحة للعنف والتطرف العنيف.

إن مشروع القرار هذا هو متابعة واستكمال للقرار ١٢٧/٦٨، الذي يفخر وفد بلدي بتقديمه إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٣ والذي اعتمد بتوافق الآراء. وقدّم الفكرة الكامنة وراء ذلك القرار فخامة الرئيس حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، في خطابه أمام الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة (انظر A/68/PV.6). وكانت الفكرة فرعاً من الموضوع الشامل لبرنامج حملته الانتخابية الرئاسية، التي دعت إلى تقديم التفاعل والتسامح والاعتدال والتعقل على العنف والتطرف.

وما فتئ التطرف العنيف وآثاره الجانبية، بما في ذلك العنف الطائفي، آخذين في الازدياد منذ اتخاذ أول قرار بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١٣. وفي أعقاب الفظائع التي ارتكبتها الجماعات المتطرفة في سورية والعراق في العامين الماضيين، والأعمال الوحشية في الآونة الأخيرة في باريس وبيروت ومصر وأنقرة، ومؤخراً في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى، بات أكثر أهميةً وصلةً من أي وقت مضى أن تبدي الجمعية العامة رأيها من جديد بشأن هذه التحديات. وفي عالمنا المعولم، حيث لا تعترف التهديدات بالحدود، لا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا من خلال الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي بأسره. إن الحوار والاعتدال والتسامح وحقوق الإنسان هي الترياق الأكثر فعالية للتطرف العنيف، الذي يحاول تحريف الأديان وحرف العقول نحو الموت والدمار.

ولذلك من المهم أن يعتمد المجتمع الدولي وفرادى الدول الأعضاء فيه تدابير فعالة على طهذا المنوال وينفذها بغية

معالجة الظروف المؤدية إلى نشوء التطرف العنيف وانتشاره. وفي هذا الصدد، من المهم تجنب ربط الإرهاب بأي جنسية أو دين. وفي الواقع، فإن الذين يلومون الأديان ويشاركون في خطاب الكراهية ضد أتباع الأديان السماوية، ويذكون جذوة الاستبعاد العنصري، يعملون بحق لمصلحة الإرهابيين ويساعدونهم على تجنيد مزيد من الأفراد ونشر الأيديولوجيات المتطرفة البشعة. وإذ تعيد الجمعية العامة تأكيد هذه النقطة، فإنها بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة توفر أساساً متيناً لتعزيز مكافحة التطرف العنيف والعنف الطائفي وإضفاء الطابع المؤسسي عليها من جذورها.

إن الغرض من مشروع القرار هو أن يكون وسيلة للدعوة إلى الخروج من تكرار الماضي الذي لا نهاية له، وتقديم تأييد مفهوم المواطنة على الولاءات الطائفية، وجعل ازدهار الجيل القادم مقدّماً على تسوية حسابات الماضي، والتطلع إلى المستقبل بأمل واعتدال حصيف على أنه مفتاح جميع الأبواب المغلقة. وباعتماد مشروع القرار، تتفق جميع الدول الأعضاء أيضاً على أنه، في التصدي لخطر العنف والتطرف العنيف، علينا جميعاً أن نتعاون ولا مكان لمباراة لا رابح فيها في أي ميدان.

وإلى جانب بعض التحديثات التقنية الأساسية على القرار الأول بشأن عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف، يشمل مشروع القرار هذا بعض العناصر الإضافية. ويشير إلى التدابير المتخذة على الصعيد الوطني والمستوى المتعدد الأطراف ويؤكد عليها من جديد ويعيد التأكيد على ما شدد عليه آخر استعراض لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من الحاجة إلى التوحّد ضد التطرف العنيف. ويذكر مع التقدير المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة التطرف العنيف، المعقودة في ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل.

وهو يعترف أيضاً بالمبادرات المحلية والوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي للمظالم التي تدفع التطرف العنيف، والجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بما في ذلك من خلال تنظيم المؤتمر المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٥، بشأن الشباب والإنترنت: مكافحة التشدد والتطرف المصحوب بالعنف، ويشير إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى اتباع نهج شامل من أجل منع ومكافحة التطرف المقترن بالعنف، ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره.

وفي جزء المنطوق، تشجع الجمعية الدول الأعضاء على زيادة فهمها لأسباب التطرف العنيف، ولا سيما في ما يتعلق بالنساء والشباب، بغرض وضع حلول شاملة ومحددة الأهداف لمواجهة هذا التهديد. وتحيط علما باعتزام الأمين العام اقتراح خطة عمل لمنع التطرف العنيف، وتطلب إليه أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين عن تنفيذ مشروع القرار هذا.

وأخيرا، أود أن أعرب عن أملي الصادق في أن يحظى مشروع القرار بأوسع تأييد ممكن وأن يُعتمد بتوافق الآراء وسيساعد ذلك في تسريع التنسيق والتعاون بين الدول من أجل معالجة المشاكل المتزايدة الناشئة عن التطرف العنيف.

وقبل أن أختتم بياني، أود إدخال تصويب شفوي على الفقرة ١٥ من مشروع القرار A/70/L.21 لتصبح كما يلي: ”تحيط علما“ بدلا من كلمة ”تلاحظ“، الواردة في المشروع المقدم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.21 المعنون ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“ بصيغته المصوبة شفويا.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم

مشروع القرار A/70/L.21 وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: أذربيجان، أرمينيا، البرتغال، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تونس، سويسرا، شيلي، العراق، الفلبين، كوبا، ليبيا، نيجيريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/70/L.21، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.21، بصيغته المصوبة شفويا، (القرار ١٠٩/٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة لشرح الموقف بشأن القرار المُتخذ للتو. وأود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إسرائيل تماما الرؤية النبيلة المتمثلة في دعوة العالم إلى الاتحاد ضد العنف والتطرف العنيف. ومضمون القرار ١٠٩/٧٠ يستحق الإشادة وجدير بالثناء.

إن المشكلة في تصويت اليوم لا تتعلق بالرسالة، ولكن بالرسول. فللمرة الثانية، يروج واحد من أعنف الأنظمة في العالم وأشدها تطرفا لقرار يستهدف مكافحة العنف والتطرف. ودعوة إيران إلى إنهاء العنف شبيهة بأن يطلب فنان يمارس فن التكلم من البطن من دمية يحركها بيديه التزام الصمت. والحقيقة أن سلوك إيران يتناقض تماما مع الكلمات الواردة في القرار. وثمة كلمة لوصف ذلك، وهي ''النفاق''. وعندما تتيح الأمم المتحدة منبرا لإيران لتدعي كذبا أن لها شرعية دولية، ثمة كلمة أيضا لوصف ذلك، وهي ''التواطؤ''. إن جرأة إيران – وهي نظام يشنق المثليين ويرجم النساء ويسجن الصحفيين والمعارضين السياسيين – في الترويج لقرار يؤكد على ''حقوق الإنسان والحريات الأساسية'' مذهلة تماما.

ويعترف القرار بأن ''المسؤولية الأساسية لكل دولة هي أن تضمن حياة سلمية خالية من العنف لسكانها''. بل أن القرار يذهب إلى أبعد من ذلك ويؤكد على ''الأهمية البالغة ... لغرس احترام الحياة''. وأكرر، ''غرس احترام الحياة''. غير أن إيران أعدمت ما يزيد على ٧٠٠ من مواطنيها خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥ فقط، من بينهم طفلان على الأقل، وذلك بمتوسط يزيد على ثلاث عمليات إعدام يوميا وهو ما يمثل زيادة حادة عن العام الماضي. يا له من احترام كبير للحياة!

والمحاكم التي تأمر بتنفيذ عمليات الإعدام هذه تفتقر تماما إلى الاستقلال والحياد، ويمكن فرض عقوبة الإعدام على أشخاص لارتكاب جرائم تتراوح بين التجديف الزنا. وتؤكد الفقرة الرابعة من ديباجة القرار على تعزيز

> ''احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا ... بلا تمييز ... من قبيل التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس ... أو الرأي السياسي''.

وتدين الفقرة الثانية بوضوح جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقد يبدو ذلك جيدا، ولكن في إيران، تُضطر النساء لتغطية رؤوسهن في الأماكن العامة ويمكن القبض عليهن بمعرفة ما يُسمى شرطة الآداب، التي تُسير دوريات في الشوارع يحمل أفرادها العصي، في حالة عدم الامتثال. وقد اضطرت الممثلة الإيرانية صدف طاهريان للفرار من إيران بعد أن نشرت صورا لنفسها بلا حجاب على موقعي انستغرام وفيسبوك، ولتعبيرها عن آراء ''غير مقبولة'' لدى النظام. ويصنف المنتدى الاقتصادي العالمي إيران في المرتبة ١٤١ من أصل ١٤٥ بلدا لديها أسوأ سجل يتعلق بالمرأة والفجوة الجنسانية مع الرجل. يا له من احترام كبير لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع!

كما أن القرار يتضمن كلاما كثيرا عن ”الحق في حرية التعبير، وبخاصة من قبل وسائط الإعلام والتكنولوجيات الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت“. نعم، لقد سمعني الأعضاء على نحو صحيح. فالقرار الذي تقوده إيران يؤكد على الحق في استخدام وسائط الإعلام والتكنولوجيات الجديدة بوصفها ساحة لحرية التعبير. ربما ينبغي أن يبعث أحد ما بهذا الجزء من القرار عبر تويتر إلى الصحفية الإيرانية سولماز ايكدر التي حُكم عليها بالسجن ثلاث سنوات بتهمة إهانة المرشد الأعلى. إن إيران تحتل المرتبة الثانية في قائمة منظمة ”فريدوم هاوس“ لأكثر بلدان العالم ممارسة للرقابة. ويُلقى القبض على الصحفيين والمدونين وناشطي وسائط التواصل الاجتماعي في إيران ويُحكم عليهم بعقوبات سجن قاسية بسبب أنشطتهم على شبكة الإنترنت، فيما يستمر حجب مواقع إلكترونية، من بينها فيسبوك وتويتر ويوتيوب. هذا هو ما آل إليه الحق في حرية التعبير المكفول بموجب القرار.

ووقاحة إيران في الترويج لهذا القرار لا يمكن أن تخفي سجلها المخزي على صعيد انتهاك حقوق الإنسان وتصدير الإرهاب وزعزعة استقرار الشرق الأوسط. إن إيران تجسد العكس تماما للمبادئ التي تدعي التأكيد عليها في القرار، ”إقامة العلاقات الودية بين الأمم ... لتعزيز السلام العالمي“. وتقديم القرار لا يغير من الواقع. فإيران في صدارة الدول الراعية للإرهاب في العالم. وتعمل جماعات إرهابية مثل حماس وحزب الله وغيرهما من الوكلاء الإقليميين بتمويل من إيران وبتعليمات إيرانية. والقول بأن ثمة تورطا إيرانيا في أي مكان من الشرق الأوسط، حيثما يوجد إرهاب، هو رهان آمن.

ففي هذه المنطقة من العالم التي تواجه بالفعل خطر انفجار التطرف العنيف، تواصل إيران إشعال لهيب الصراعات والانقسامات الطائفية. ويمكن أن نجد دورا تخريبيا ومزعزعا للاستقرار لإيران في جميع أنحاء المنطقة، وتخطط إيران لزيادة الأمور سوءا. وفي الشهر الماضي، قال حسين سلامي، نائب قائد قوات حرس الثورة الإسلامية الإيرانية:

> ”إننا نملي بأنفسنا الأدبيات واللغة الجديدة لنضال المسلمين ضد الغرب. ولذلك، ينبغي أن نكون مستعدين لإدارة العديد من الحروب المباشرة والحروب بالوكالة“.

إن إيران التي روجت للقرار المعروض علينا اليوم هي نفسها إيران التي أفادت التقارير بأنها اختبرت قذيفة تسيارية متوسطة المدى في الأسبوع الماضي، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. وينبغي ألا ننسى أبدا أنه في اللحظة التي نتكلم فيها، توفر ثروات إيران ومواردها وحرسها الثوري دعما نشطا لنظام الأسد.

وإيران تستغل بخبث مكانة الأمم المتحدة لتصوير نفسها على أنها دولة تسعى إلى السلام والاعتدال. ونفاق إيران السافر متمثلا في دعم هذا القرار من ناحية، فيما تنثر بذور الإرهاب وعدم الاستقرار من ناحية أخرى، يُقصد به صرف الانتباه عن عدوانها على دول المنطقة واضطهادها لشعبها.

وقد انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء لإظهار دعمها للمثل العليا الواردة في القرار ولحقوق الشعب الإيراني.

غير أنه على المجتمع الدولي ألا يسمح لإيران باستخدام الأمم المتحدة كمنبر لتبييض صفحة جرائمها، ومن ثم النيل من نزاهة هذه المؤسسة. علينا ألا ندع إيران تنجح في التنصل من المسؤولية عن أفعالها.

السيد نورمان (كندا) (تكلم بالإنكليزية): انضمت كندا إلى توافق الآراء بشأن القرار ٧٠/١٠٩، المعنون ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“. كندا مناصر قوي لحقوق الإنسان وتدين استهداف المدنيين، الذي ينتهك القانون الدولي الإنساني. لكل مواطن الحق في العيش حياة خالية من العنف والتمييز. ومن

أجل تحقيق عالم خال من العنف، يجب أن تحترم حقوق جميع الناس. وإقرارا بدور كل دولة في كفالة مجتمع يسوده السلام، وإدراكا للأهداف المبينة في القرار، نحث جميع الدول، ولا سيما مقدم القرار، على الامتثال لالتزاماتها بحقوق الإنسان، بما في ذلك النساء والأقليات العرقية وجميع الطوائف الدينية.

السيدة كونلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء اليوم بشأن القرار ١٠٩/٧٠، المعنون ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“، لأننا لم نبرح نؤيد المبادرات التي تتخذ في الأمم المتحدة للنهوض بجهود المجتمع الدولي لمكافحة التطرف العنيف. ترى الولايات المتحدة منع ومكافحة التطرف العنيف بوصفهما عنصرا أساسيا في نهجنا الشامل إزاء مكافحة الإرهاب. وتكتسي مكافحة التطرف العنيف أهمية حاسمة لجهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وكما قال الرئيس أوباما،

> ”إن جهودنا العسكرية والاستخباراتية لن تحقق النجاح بمفردها؛ لا بد من أن تقترن بإحراز تقدم سياسي واقتصادي لمعالجة الظروف التي استغلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لترسيخ جذوره.“

وسواء كانت جهات فاعلة من غير الدول أو حكومات، فإن من يقتل الأبرياء ويحرم قطاعات كبيرة من السكان أو يثير صراعا طائفيا إنما يتصرف بطريقة تتعارض مع قيم التسامح والمصالحة والتفاهم المتبادل وعدم العنف والمجتمعات الشاملة للجميع التي دعا إليها القرار. تتخذ الولايات المتحدة خطوات هامة لمعالجة الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكامنة التي يستغلها الإرهابيون، باستخدام نهج يشارك فيها المجتمع بأكلمه تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وسواء في الداخل أو الخارج، فإن جهودنا لمكافحة التطرف العنيف تشمل الجوانب الوقائية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن التدخلات الرامية إلى مواجهة جاذبية الحركات التي تتسم بالعنف والأيديولوجيات التي تشجع عليه. لكننا ما زلنا نشعر بالقلق من أن بعض الحكومات تستخدم جهود مكافحة الإرهاب والتطرف المقترن بالعنف كوسيلة لخنق ممارسة حريتي التعبير والتجمع السلمي، وغيرهما من الحقوق المدنية والسياسية. هذه الأعمال يمكن أن تتعارض مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وقد لا تتفق مع التزاماتها القانونية الدولية، وتأتي بنتائج عكسية لأنها تقلص ثقة المواطنين في حكوماتهم، بل وقد تؤدي إلى زيادة دعم المتطرفين المتسمين بالعنف. وفي نهاية المطاف، فإن المواطنين القادرين على التعبير عن آرائهم والسعي إلى إحداث تغيير سياسي من خلال الوسائل الديمقراطية يقل احتمال أن يلجأوا إلى العنف.

أخيرا، نتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء للقيام بدورنا من أجل دعم الحركة المتنامية لمكافحة التطرف العنيف. ونتطلع إلى خطة عمل الأمين العام بشأن منع التطرف العنيف، التي نتوقع أن تنهض بحركة مكافحة التطرف العنيف وتقدم الدعم إلى العديد من المبادرات الإقليمية والمحلية الجارية التي تهدف إلى إنقاذ شبابنا ومجتمعاتنا المحلية من المتطرفين الذين يمارسون العنف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تفسيرا للموقف.

طلب العديد من الوفود الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الدول الأعضاء بأن البيانات التي يدلَى بها في إطار ممارسة حق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ديبائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري وشكري لكم، سيدي الرئيس، والأمانة العامة وجميع الوفود على الدعم الواسع النطاق للقرار ١٠٩/٧٠ الذي اتخذ للتو.

أود أن أقول بضع كلمات عن البيان الذي أدلى به ممثل النظام الإسرائيلي. كما هو دأبه، وجه ضد بلدي اتهامات وادعاءات لا أساس لها جميعا وليست إلا مجموعة من الأكاذيب. إن غضب وسخط ذلك النظام تجاه القرار، الذي يهدف إلى مكافحة التطرف والعنف، مفهوم تماما وانعكس في خطاب الكراهية الذي تلاه اليوم. من المفهوم تماما أن نظاما أوجد نظاما للفصل العنصري في الأراضي التي يسيطر عليها لا يمكن أن يتسامح مع الجهود الرامية إلى تعزيز الاعتدال والتسامح واحترام حقوق الشعوب وحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، اعتبر الوفد الإسرائيلي القرار موجها ضده.

يمثل المتكلم نظاما احتل أراضي دول أخرى لعقود عديدة ويخضع السكان في الأراضي المحتلة لسياسات وممارسات قاسية، وللحصار – ممارسات أدانها المجتمع الدولي مرارا وتكرارا. يمارس هذا النظام واحدة من أكثر السياسات تطرفا التي يمكن أن يفكر فيها ويطبقها نظام حاكم في العالم المعاصر، مزدريا ومنتهكا بصفاقة كل قواعد ومبادئ القانون الدولي والعالم المتحضر. نحن – ويمكن قول، البشرية جمعاء – نعارض سياسة إخضاع الشعوب للاحتلال والحصار وحرمانها من الحقوق والضرورات الأساسية، كما يفعل الإسرائيليون مع من يعيشون في الأرض المحتلة، بما في ذلك غزة.

وفي هذا الصدد، لا شك في أن الاحتلال والمعاناة والإذلال التي عانى منها الشعب الفلسطيني لفترة طويلة، والأعمال الوحشية التي ارتكبها الإسرائيليون ضده في العديد من الحالات، بما في ذلك آخر عملية ضد قطاع غزة، تشكل مصدرا رئيسيا للشعور بالغضب والمرارة حاول دائما المتطرفون استغلاله للمضي قدما في خططهم الشريرة. نعم، نحن ضد الاحتلال لأننا نعتبر أنه، في جملة أمور، أحد المصادر الرئيسية التي تغذي التطرف العنيف. بذلت جمهورية إيران الإسلامية كل ما في وسعها لمكافحة التطرف المقترن بالعنف ودعم مكافحته وتشجيع الاعتدال في المنطقة المحيطة بإيران.

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): أود أن أرد على ما ورد في بيان ممثل الكيان الإسرائيلي حول إشارته إلى التعاون بين حكومة جمهورية إيران الإسلامية الصديقة وحكومة بلدي.

كلنا نستغرب أن نرى ممثل إسرائيل يتكلم، في بيانه الأول اليوم، عن الإنسانية وعن واجبات بلده في مساعدة الناس في نيبال وهايتي، وذرف دموع التماسيح على أشقائنا في الصومال وفي جنوب السودان وغيرها. ونراه حزينا على عدم توافر مياه الشرب والمدارس في سورية، رغم أننا جميعا نعلم ممارساته القمعية بحق أشقائنا الفلسطينيين وإخواننا السوريين في الجولان السوري المحتل.

إن ما تقوم به قوة الاحتلال الإسرائيلية هو السبب الأساسي للمعاناة الإنسانية وهي السبب الأساسي للإرهاب في العالم. وكلنا سمعنا من الوفود التي تكلمت صباح اليوم حول مشروع قرار تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ما يعانيه أهلنا في غزة وفي فلسطين المحتلة من ممارسات هذا الكيان الجائرة.

وعلى مندوب إسرائيل أن ينفذ قرارات الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي تدعوه إلى إنهاء احتلاله للأراضي العربية المحتلة، بما فيه الجولان السوري المحتل.

وإن ما أشرنا إليه في بياننا من تعاون سلطات الاحتلال الإسرائيلي مع المجموعات الإرهابية في الجولان السوري المحتل، هو أمر ثابت بموجب تقرير قوة الأمم المتحدة لفض الإشتباك (الأوندوف)، ونحن نقلنا ما تقوله تقارير الأمم المتحدة بهذا الصدد من تعاون سلطات الكيان الإسرائيلي

مع مجموعة إرهابية تدعى جبهة النصرة في الجولان السوري المحتل، وبعد ذلك، نراه يعترض على قرار، ويتهم بلادي وبلدان أخرى صديقة بدعم الإرهاب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.